«الكويتي» يتراجع إلى 42.99 دولار للبرميل

النفط يرفع مكاسبه لـ3 بالمئة مع آمال تعافي الطلب العالمي

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 16 سنتاً، ليصل إلى 42.99 دولار، مقابل 43.15 دولار يوم الجمعة الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

عالمياً، عززت أسعار النفط مكاسبها لنحو 3 بالمائة خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بدعم آمال تعافي الطلب العالمي على خلفية لقاح محتمل ضد وباء كورونا.

واستفاد الذهب الأسود من أنباء إيجابية حول تطوير لقاح ضد فيروس «كوفيد19-»، الأمر الذي من شأنه أن يقلل مخاوف الدخول في حالة من الإغلاق الوطني مجدداً.

وعلى صعيد آخر، تشير حسابات رسمية إلى أن روسيا تعتزم خفض شحناتها النفطية من موانئ البلطيق والبحر الأسود في الفترة من 1 إلى 10 أغسطس القادم (1.04 مليون طن) بنسبة تصل إلى 24 بالمائة مقارنة مع أول 10 أيام من الشهر الجاري (1.36 مليون طن).

وفي أول اتفاق هام للطاقة منذ أن أضر الوباء الطلب على الوقود، أعلنت شركة «شيفرون» أنها قد تشتري منتج النفط والغاز «نوبل إنيرجي» مقابل 5 مليارات دولار في صفقة بالأسهم. ومن جهة أخرى، ينتظر المستثمرون إعلان البيانات الأولية حول مخزونات النفط والبنزين في الولايات المتحدة خلال الأسبوع الماضي في وقت لاحق، على أن تصدر الأرقام الرسمية اليوم الأربعاء.

ارتفع سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم شهر سبتمبر بنحو 2.9 بالمائة ليصل إلى 44.55 دولار للبرميل.

كما سجل سعر العقود المستقبلية لخام نايمكس الأمريكي تسليم أغسطس 41.90 دولار للبرميل، بارتفاع 2.7 بالمائة.

«سيتي جروب» تتوقع قفزة في الأسعار

الذهب في ذروة 9 سنوات مع أموال التحفيز.. تخطى 1816 دولار

قفزت أسعار الذهب إلى أعلى مستوياتها في حوالي 9 أعوام، في حين سجلت الفضة أعلى مستوى في 4 سنوات.

يأتي هذا بعد أن أدى الارتفاع الكبير في عدد حالات الإصابة بكوفيد19- ونمو الآمال في مزيد من إجراءات التحفيز إلى زيادة الطلب على الملاذات الاستثمارية الآمنة.

وكان سعر الذهب في المعاملات الفورية مرتفعا 0.4% عند 1816.10 دولار للأوقية (الأونصة) بعد أن لامس في وقت سابق 1820.06 دولار، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر 2011.

وقفزت الفضة 2.4% إلى 19.76 دولار للأوقية بعد أن بلغت أعلى مستوى منذ سبتمبر 2016 عند 19.81 دولار مع زيادة التدفقات إلى الملاذات الآمنة.

وقال رئيس شركة تارجت للاستثمار نور الدين محمد، إن الذهب في النصف الأول من العام الحالي، حصن جزءا كبيرا من الأرقام القياسية التي حققها في الفترة السابقة.

وقالت مجموعة سيتي جروب في تقرير لها إن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تجاوز أسعار الذهب المستوى القياسي الذي حققته في 2011.

وأشارت المجموعة في تقرير للربع الثالث بشأن توقعاتها لأسعار السلع إلى أن الأسعار تستفيد من السياسة النقدية التيسيرية، وتراجع سعر العائد الحقيقي، والتدفقات القياسية على الصناديق المتداولة، وزيادة تخصيص الأصول.

ومن المتوقع أن يرتفع الذهب إلى مستوى قياسي لم يشهده من قبل خلال الستة إلى التسعة أشهر المقبلة، وهناك احتمالية بنسبة 30% في أن الذهب سيصل إلى 2000 دولار للأونصة خلال ثلاث إلى خمسة أشهر.

«السعر الاسمي للذهب سجل مستوى قياسيا جديدا بسعر العملة في كل الدول خارج مجموعة العشر، وفي الأسواق الناشئة الرئيسية هذا العام»، وفقاً للتقرير الذي أكد أنها «مسألة وقت للوصول إلى سعر قياسي جديد بالدولار الأميركي».

وسط حالة من التفاؤل بشأن التوصل إلى اتفاق

استمرار مباحثات خطة الإنعاش الاقتصادي الأوروبي لليوم الخامس

انطلقت، أمس الثلاثاء أعمال اليوم الخامس من قمة قادة دول الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل. ويبحث المجتمعون التوصل إلى اتفاق حول برنامج الإنعاش الاقتصادي ضد تبعات جائحة كورونا، والميزانية المستقبلية للاتحاد.

وفي تصريحات، أعرب رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل، عن اعتقاده بإمكانية التوصل إلى اتفاق حول برنامج الإنعاش الاقتصادي. ولفت إلى أن الأمسشهد عرض مقترح جديد للقادة.

من جانبها، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: «أعددنا إطارًا من أجل اتفاق محتمل في نهاية مفاوضات طويلة الايام الماضية». وأكدت أن «المفاوضات الصعبة ستتواصل اليوم».

من جانبه، أشار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى وجود أمل بالتوصل إلى اتفاق، مبينًا أنه تم تحقيق تقدم في أكثر المسائل حساسية مثل الحجم الإجمالي لصندوق الإنقاذ ومقدار المنح.

بدورها، أعربت رئيسة المفوضية الأوروبية أوسولا فون دير لاين، عن تفاؤلها بالتوصل إلى اتفاق. وشددت على الحاجة إلى التوصل لحل، وقالت: «ندخل في مرحلة حساسية حاليًا، بعد ماراثون مفاوضات استمرت أربع أيام». جدير بالذكر أن جدول القمة كان مقررا بين 17–18 يوليو الحالي، إلا أن القمة مددت لعدم توافق في الآراء بين القادة.

ويترأس القمة، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل، ويشارك فيها رؤساء دول وحكومات 27 دولة بالاتحاد، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

والجمعة، انطلقت القمة في بروكسل لمناقشة الميزانية المستقبلية حول خطة الإنعاش الاقتصادي، بعد الأضرار التي نجمت عن جائحة كورونا ومن أبرز ما تناقشه القمة الأوروبية، ميزانية الاتحاد للفترة بين عامي 2021 – 2027، والبالغة 1.1 تريليون يورو.

وكان زعماء بلدان الاتحاد الأوروبي، قد اجتمعوا منتصف يونيو الماضي، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، لبحث النهوض باقتصاد القارة.

ارتفاع مبيعات العقارات التركية 32 بالمئة في النصف الأول 2020

ارتفعت مبيعات تركيا من العقارات خلال النصف الأول من العام الحالي، 32 بالمئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام المنصرم.

وأوضحت وزارة البيئة والتخطيط العمراني التركية في بيان، أن 581 ألفا و798 منزلا بيع في عموم تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من 2020.

وأضاف البيان أن مدينة اسطنبول احتلت المرتبة الأولى بين الولايات التركية من حيث بيع العقارات. وأشار إلى أن عدد المنازل التي بيعت في اسطنبول خلال الفترة المذكورة، بلغ 95 ألفا و271 منزلا.

وجاءت العاصمة أنقرة في المرتبة الثانية بـ64 ألفا و52، وإزمير ثالثا بـ36 ألفا و651. ودخلت خزينة الدولة التركية من مبيعات العقارات خلال الفترة المذكورة، 7 مليارات و792 مليون ليرة تركية (ما بعادل 1.3 مليار دولار أمريكي).

مسؤول: انفصال بريطانيا لن يكون كارثياً على اقتصادها

قال جوناثان هول، المرشح لعضوية لجنة السياسة المالية ببنك إنجلترا المركزي، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيجعل الأسواق أقل كفاءة لكنه لن يكون كارثيا على الاقتصاد البريطاني.

وغادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي في يناير وفق ترتيبات انتقالية، تتيح استمرار وصول كامل إلى التكتل، تنتهي في ديسمبر

وأبلغ هول جلسة استماع للتصديق على تعيينه عقدتها لجنة شؤون الخزانة بالبرلمان «إنه سيسبب التفتت وسيسبب عدم الكفاءة وستكون هناك مشكلات في التنظيم، لكنه لن يكون كارثيا... للاقتصاد». وأضاف أن القطاع المالي البريطاني «مختلف تماما» في الحجم والتعقيد مقارنة بنظرائه في أوروبا.

ويتوقف الوصول المباشر إلى الاتحاد الأوروبي للشركات المالية في بريطانيا في المستقبل على بقاء بريطانيا «ندا» أو متماشية مع القواعد في أوروبا، لكن هول قال إن بريطانيا لا يمكن أن تكون «متلقية للأوامر».

وأضاف قائلا «من المهم للغاية أن تظل المملكة المتحدة هي الجهة المنظمة للسوق المالية في المملكة المتحدة».

هواوي تطلق سماعاتها
HUAWEI FreeBuds 3i
الجديدة في الكويت

أعلنت هواوي عن إطلاق سماعات HUAWEI FreeBuds 3i، التي توفر تجربة فائقة لإلغاء الضجيج مع صوت ممتاز واتصال سلس بأسعار مشجعة.

تتميز سماعات HUAWEI FreeBuds 3i بتصميم مغلق جديد، مناسب للأذن وتقنية إلغاء الضجيج النشطة، وتقدم تجربة صوت غامرة ومذهلة بغض النظر عن البيئة المحيطة كل هذا بأسعار مشجعة. يمكن للمستخدمين الاستمتاع بالسماع إلى الموسيقى، وإجراء محادثات واضحة جداً أينما كانوا.

بصرف النظر عن سبب استخدام السماعة، سواء كان الاستماع إلى الموسيقى أو إجراء مكالمات أو حتى لمشاهدة فيلم بمؤثرات صوتية مثيرة، يمكن للمستخدمين الاستمتاع بلحظات غير منقطعة مع تجربة إلغاء الضجيج المطلقة.

تأتي سماعات HUAWEI FreeBuds 3i مزودة بتقنيّة تقليل الضجيج في المكالمات ذات الميكروفونات الثلاث، والتي تحتوي على ميكروفونين خارجيين وميكروفون واحد داخلي. بينما يكشف الميكروفون الموّجه للخارج الضجيج في المحيط لمواجهة الضجيج بفعالية، يلتقط الميكروفون الموّجه إلى الداخل الضجيج الآخر في الأذنين لمزيد من الإلغاء، مما يقلل الضجيج في الخلفية بنسبة تصل إلى 32 ديسيبل×. تقدم الميكروفونات الثلاثة إلغاءًا شاملاً للضجيج لتحسين جودة المكالمات، مما توفر تجربة استماع غامرة.

تتميز سماعات HUAWEI FreeBuds 3i بمحركات ديناميكية كبيرة مقاس 10 مم، مما تساعد على توفير جهير قوي. علاوةً على ذلك، تم ضبط السماعة بأغشية البوليمر ذات الحساسية العالية بعناية لتقديم صوت أصيل ومتوازن.

لتمكين الشركات من مواجهة تداعيات كورونا

«المركزي الأردني» يوافق على قروض للشركات الصغيرة بـ705 ملايين دولار

أعلن البنك المركزي الأردني، أنه وافق على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 380.8 مليون دينار (حوالي 537 مليون دولار)، ضمن برنامج لتمكينها من مواجهة تداعيات جائحة «كورونا».

وكان المركزي الأردني أطلق في مارس الماضي برنامجا بـ500 مليون دينار (705 ملايين دولار) لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة.

وقال البنك في بيان، إنه وافق على 3942 طلبا بقيمة 380.8 مليون دينار، تشكل 76.2 بالمائة من إجمالي البرنامج.

وحسب البيان، بلغ متوسط قيمة القروض الموافق عليها 96.6 ألف دينار (حوالي 136 ألف دولار) للقرض الواحد، ونحو 95 بالمائة منها تقل قيمتها عن 250 ألف دينار (353 ألف دولار).

واستأثر قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ36.58 بالمائة من القروض الموافق عليها، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 19.8 بالمائة، وفقا للبيان.

وأضاف أن قيمة طلبات القروض المقدمة بهدف تغطية الرواتب وأجور العاملين شكلت 43 بالمائة من الإجمالي ويقدر أن يستفيد منها 79 ألف عامل.

وتضرر الاقتصاد الأردني بشدة جراء جائحة كورونا، خصوصا قطاع السياحة المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في البلاد.

وسجل الأردن نموا بـ1.3 بالمئة في الربع الأول من هذا العام، منخفضا من 2.1 بالمئة في الربع الأخير من عام 2019، وفقا لبيانات دائرة الإحصاء الأردنية. ويتوقع صندوق النقد انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.5 بالمئة في 2020.

21 مليار دولار فائض تجارة دول الخليج مع اليابان بالنصف الأول

ظهر تأثير فيروس كورونا جلياً على حجم تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع دولة اليابان التي تراجعت بنحو 25%، وذلك بالتزامن مع إغلاق الاقتصادات، وتبني إجراءات التباعد الاجتماعي.

وحسب إحصائية رسمية تراجع فائض تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع اليابان لصالح الخليج خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 31.48% على أساس سنوي.

وسجل فائض دول الخليج مع اليابان في الستة أشهر الأولى من 2020 نحو 21.31 مليار دولار، مقابل 31.10 مليار دولار فائض تجارة الخليج مع اليابان في نفس الفترة من 2019.

يشار إلى أن تلك الإحصائية تستند إلى بيانات وزارة المالية اليابانية الصادرة اليوم الاثنين، واستثني منها مملكة البحرين لعدم احتواء البيانات عليها.

وترتبط دول الخليج بعلاقات وشراكة اقتصادية هامة مع اليابان، خاصة في مجال النفط والغاز، إذ تعد قطر من أكبر موردي الغاز المسال لليابان، ولكن تأثر حجم التجارة بين الخليج واليابان مع تفشي فيروس كورونا واتباع إجراءات قاسية للإغلاق الاقتصادي. ولجأت العديد من البلدان لإغلاق المصانع، وإقرار حظر التجوال ومنح عطلات حكومية، للحد من تفشي فيروس كورونا الذي ضرب الخليج بنهاية شهر فبراير 2020.

وعلى مستوى الشرق الأوسط، فقد بلغ تراجع فائضه التجاري مع اليابان بنسبة 34.7% عند 20.72 مليار دولار، مقابل 31.74 مليار دولار في النصف الأول من 2019.

وسجلت سلطنة عمان أكبر معدل تراجع في الفائض التجاري للدول الخليجية مع اليابان واقع 57.85% بالمائة كما سجلت أقل قيمة للفائض بـ0.612 161 مليون دولار، فيما سجلت السعودية أكبر قيمة للفائض بواقع 7.58 مليار دولار.

وأوضحت الإحصائية أن حجم التبادل التجاري للدول الخليجية الخمس مع اليابان بلغ 35.47 مليار دولار، بتراجع 24.58% عن مستواه في النصف الأول من 2019 البالغ 47.03 مليار دولار.

الدول	فائض النصف الأول 2020	فائض النصف الأول 2019	التغير
السعودية	7.58	12.50	-39.36
الإمارات	6.55	9.25	-29.19
الكويت	2.06	2.69	-23.42
قطر	4.96	6.28	-21.02
سلطنة عمان	0.161	0.382	-57.85
الإجمالي	21.31	31.10	-31.48

صادرات الخليج

أثر على الفائض التجاري للدول الخليجية خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري تراجع صادراتها إلى اليابان 27.33% إلى 28.39 مليار دولار، مقابل 39.07 مليار دولار في الفترة المناظرة من العام السابق.

وشكلت صادرات الدول الخليجية الخمس نحو 96.34% من صادرات الشرق الأوسط إلى اليابان والبالغة في النصف الأول من 2020 نحو 29.47 مليار دولار. وحققت سلطنة أكبر معدل تراجع في الصادرات بـ35.68%، وسجلت قطر أقل معدل تراجع بـ19.53%. وكشفت البيانات عن استحواذ السعودية على النصيب الأكبر في الصادرات الخليجية لليابان بقيمة 9.81 مليار دولار، بينما بلغت صادرات عمان 894 مليون دولار وهي الأقل.

الواردات

وسجلت واردات دول الخليج الخمس من اليابان في الستة أشهر الأولى من 2020 نحو 7.08 مليار دولار، بانخفاض 11.09% عن مستواها بذات الفترة من العام الماضي البالغ 7.96 مليار دولار.

مثلت واردات الخليج من اليابان 80.91% من القيمة الإجمالية لواردات الشرق الأوسط البالغة بالنصف الأول من 2020 نحو 8.75 مليار دولار.

واستقبلت الإمارات واردات من اليابان هي الأكبر خليجياً بقيمة 2.92 مليار دولار، فيما حازت قطر على الواردات الأقل بقيمة 472 مليون دولار. ولم تسجل أي دولة خليجية نمواً في استقبال الواردات، وحققت عمان أكبر معدل تراجع في الواردات بـ27.52%.